قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٩

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، والتى تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى «الجايكا» بمقتضاها قرضاً إلى حكومة جمهورية مصر العربية لتنفيذ مشروع دعم المشروعات متناهية الصغر ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى «الجايكا» بمقتضاها قرضًا قيمته ثلاثة مليارات وسبعمائة وستون مليون ين ياباني إلى حكومة جمهورية مصر العربية لتنفيذ مشروع دعم المشروعات متناهية الصغر ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٥ مارس سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٠هـ

الموافق ٢٨ أبريل سنة ٢٠٠٩م

القاهرة فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

صاحبة السعادة

السيدة/ فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ «جايكا») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثلاثة مليارات وسبعمائة وستين مليون ين (٣,٧٦٠,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع دعم المشروعات متناهية الصغر (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض ، وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عامًا بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة خمسة وستين من مائة فى المائة (٠,٦٥٪) سنويًا . و

(جـ) ستكون فترة السحب عشر (١٠) سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(د) فرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة فى المائة (٠,١٠٪) سنويًا .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (جـ) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف يتاح القرض لتغطية اعتمادات تقدم بواسطة الصندوق الاجتماعى للتنمية للمقترضين الفرعيين لتنفيذ المشروع .

٤ - سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة بالقرض والفائدة الناجمة عنه ، أو أيهما .

٥ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط .

٦ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

٧ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

السيد/ كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

صاحب السعادة

السيد/ كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

«أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ «جايكا») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثلاثة مليارات وسبعمائة وستين مليون ين (٣,٧٦٠,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع دعم المشروعات متناهية الصغر (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض ، وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عامًا بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة خمسة وستين من مائة فى المائة (٠,٦٥٪) سنويًا . و

(جـ) ستكون فترة السحب عشر (١٠) سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(د) قرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة فى المائة (٠,١٪) سنويًا .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (جـ) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف يتاح القرض لتغطية اعتمادات تقدم بواسطة الصندوق الاجتماعى للتنمية للمقترضين الفرعيين لتنفيذ المشروع .

٤ - سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة بالقرض والفائدة الناجمة عنه ، أو أيهما .

٥ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط .

٦ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

٧ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية . »

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد فى مذكرة سعادتكم وأوافق على أن تعتبر مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٨لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٠١) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٥ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، والتى تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى «الجايكا» بمقتضاها قرضًا قيمته ثلاثة مليارات وسبعمائة وستون مليون ين يابانى إلى حكومة جمهورية مصر العربية لتنفيذ مشروع دعم المشروعات متناهية الصغر ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، والتى تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى «الجايكا» بمقتضاها قرضًا قيمته ثلاثة مليارات وسبعمائة وستون مليون ين يابانى إلى حكومة جمهورية مصر العربية لتنفيذ مشروع دعم المشروعات متناهية الصغر ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤

ويعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠٠٩/٨/٢

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط